



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس النواب  
الفريق الحركي



مداخلة السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي بمجلس  
النواب

في مناقشة البرنامج الحكومي الذي تقدم به الأستاذ عبد الإله  
بن كيران

أمام البرلمان يوم الخميس 19 يناير 2012

بتاريخ 24 يناير 2012

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين  
وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد رئيس مجلس النواب المحترم

السيد رئيس الحكومة المحترم

السيدة والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

اسمحوا لي في البداية أن أهني السيد رئيس الحكومة، والسيدة والسادة الوزراء على الثقة الملكية السامية، متمنيا للحكومة الموقرة التوفيق والنجاح في مهامها الصعبة. إذا أخذنا بعين الاعتبار انتظارات المواطنين الملحة والمشروعة من جهة، وتحديات المغرب وإكراهاته من جهة أخرى.

كما أهنئها كذلك على الثقة الشعبية التي حظيت بها منذ تعيينها بمختلف مكوناتها السياسية، وعلى الصدى الإيجابي للبرنامج الحكومي الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة يوم الخميس الماضي، حيث لقيت اختيارات الحكومة والإجراءات والتدابير التي تنوي القيام بها ردود فعل إيجابية، باعتبارها تتقاطع مع انتظارات فئات واسعة من المواطنين، وتتجاوز مع انشغالاتهم وتذكي الأمل الذي يساورهم بأن ينطلق بلدنا قدما في مدارج الإصلاح، على سكة الديمقراطية والتنمية وإشاعة الحقوق والحريات من أجل عزة ورفاهية هذا البلد، وتحقيق الكرامة والعيش الكريم للمواطنين والمواطنات على امتداد الوطن.

حضرات السيدات والسادة

بكل تأكيد نشهد اليوم لحظة فارقة فاصلة في الحياة الدستورية والديمقراطية للبلاد. لحظة تعكس التفرد المغربي في التعامل والتفاعل مع الهزات والأزمات. وقدرته على التصدي والتجاوز وإرساء الآليات الكفيلة، بتحويل حراك اللحظة إلى تعهد للإصلاح ذي الامتدادات الآنية والمستقبلية.

فنحن بلد عريق تمتد جذوره الحضارية والثقافية والهوياتية في عمق التاريخ. المغرب تفرد بروح المقاومة والاستقلال ونبذ التبعية والخنوع، فقد وقف ضد الاكتساح الروماني وأغلق الباب دون الوجود العثماني ورفض فترة الاستعمار الأليمة، وتجنب الهزات التي عرفتها مجموعة من الدول الحديثة العهد بالاستقلال. وشكل الاستثناء في خضم موجة الغضب العربي. ليس من العيب إذن استنطاق التاريخ واستقرائه في هذه اللحظة الأساسية والهامة جدا في مسار البلاد. لأن عناصر التحليل وتوضيح الرؤية والتدشين لصيرورة التأسيس لا بد أن تعتمد على الخلفية التاريخية، واستنباط أسانيدها ونقط ارتكازها وثوابتها من أجل المضي قدما إلى الأمام، اعتمادا على نفس المبادئ والمرتكزات والثوابت، ولكن بمنهجية متجددة، متقدمة، مقدامة وخلاقة لا تستثني في أدوات فعلها وبنائها أي مواطن مغربي ضمن نسق ديمقراطي منفتح يتيح المشاركة للجميع.

السيد الرئيس

إذا كنا بمنطق الأشياء، وبمنطق الأحداث الحالة الجديدة والاستثنائية التي خيمت على العالم العربي في مستهل السنة الفارطة قد اتخذنا مجموعة من الإجراءات الاستباقية في مسلسل يعتبر هذا البرنامج إحدى حلقاته. فإننا لا يجب أن نغفل أو نتجاهل بأن إرهابات هذا الذي نحن ماضون فيه اليوم قد تشكلت منذ زمن غير يسير. علامات هذا الإدراك الاستباقي متجلية منذ العشرية الأخيرة، ولا يمكن أن نعتبر ما وصلنا إليه من إصلاحات دستورية إلا

تتويجا منطقيا لرغبة ملك وشعب. فقد كانت العشرية الأخيرة بقيادة عاهل البلاد تاريخية بامتياز في مواصلة بناء المشروع المجتمعي الديمقراطي التنموي، توجت بدستور جديد.

فقد تميز العهد الجديد بتدشين أورشاشا كبرى، وإصلاحات متميزة ، ومصالحات شكلت عناوين لإصلاحات سياسية وحقوقية وهوياتية وثقافية لم يسبق لها مثيل: المصالحة مع الذاكرة، المصالحة مع الذات، المصالحة مع النساء والشباب، مع الأمازيغية، مع مختلف الأقاليم والجهات. إنها نماذج تستحق الحضور في كل بناء مستقبلي.

السيد الرئيس

السيد رئيس الحكومة

بعد كلمة الشعب الحاسمة كان من اللازم تنزيل الدستور تنزيلا سليما يبدش لصفحة جديدة في تاريخ المغرب. وهكذا نظمت انتخابات تشريعية لم يجادل أحد في نزاهتها، وبلورت مطلبا تحول الى مبدأ سياسي قوامه ربط القرار بصناديق الاقتراع، وبالتالي كان القرار هو إفراز أغلبية اقتضت المنهجية الديمقراطية التي انتقلت من مرحلة العرف المتواتر إلى المبدأ الدستوري الملزم بأن يكون رئيس الحكومة منتميا إلى الحزب الذي حاز على صدارة المقاعد النيابية. وبالطبع انطلق مسلسل المشاورات مع الأحزاب السياسية لتشكيل الحكومة التي تنتظر من مجلس النواب اليوم منحها الثقة وسيكون لها ذلك بحول الله.

إننا نعتبر السيد الرئيس بأن هذه الحكومة التي دشنت المرحلة الدستورية الجديدة ثمرة للاختيار الديمقراطي الذي أصبح ثابتا دستوريا بصريح الفصل الأول من الدستور، وبالتالي لم يبق هناك مجال في تقديرنا للحديث عن استمرارية لمرحلة الانتقال الديمقراطي، الذي طال أكثر من اللازم، بل يعتبر إفراز هذه الحكومة وتعيينها دخولا حقيقيا إلى مرحلة الديمقراطية الحقة، قائمة على الإصلاح في إطار الاستقرار، ومرتكزة على أرضية الثوابت الراسخة للأمة المغربية والمتمثلة في التثبث بالدين الإسلامي السمح وقيمه والدفاع عن الوحدة الوطنية أرضا وشعبا والتثبث بالملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي.

ولاشك حضرات السيدات والسادة الكرام أن المبادرة غير المسبوقة التي اتخذتها الحكومة الجديدة بوضعها لميثاق للأغلبية تعتبر بادرة إيجابية تدخل في باب تخليق الممارسة السياسية وضمان المصداقية والنزاهة في تدبير الشأن العام. وإرساء دعائم الدولة في خدمة الشعب. وذلك بما حددته من مرتكزات لضمان التدبير التشاركي والمندمج والمتضامن والفعال للعمل الحكومي، ومن أهداف تمثلت أساسا في صياغة السياسات وتحديد المواقف ووضع البرامج مشفوعة بآليات للتنزيل والمتابعة. أي أن الحكومة وضعت آلية تلقائية لمحاسبتها ومراقبتها، وهو الأمر الذي يعطي الدليل على جرأة هذه الحكومة، وانسجامها وتضامنها وتأزرها وتآلفها ورغبتها في العمل في إطار الوضوح والشفافية ونبذ الأنانيات والخلافات، من أجل تفعيل مشروعها المجتمعي بشكل آمن وسليم.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

لعل أول اختبار لهذه الحكومة في سياق تنزيل الدستور الجديد هو البرنامج الحكومي الذي ناقشه اليوم: ولا بد من التأكيد بأن المداخل المنهجية التي تؤسس لمقاربتنا لهذا البرنامج في أبعاده السياسية والإجرائية والقيمية، تنطلق من موقعنا السياسي وترتكز على مبادئنا وتوجهاتنا وهويتنا وثوابتنا وبرامجنا واختياراتنا في الحركة الشعبية. فنحن بطبيعة الحال جزء من الأغلبية ، وهو موقع نفتخر به وسنتمثله وسنحترمه وفق نهج الحركة الشعبية المعروفة بالوفاء لاختياراتها ، لقراراتها ومواقفها وتعاقداتها. ولكن هذا الموقع لا يعني جمود الموقف أو تطويقه

في حدود لا مجال فيها للاقتراح والنصح واقتراح البدائل، بل ستكون لنا مساندة اقتراحية مبادرة انطلاقاً من هويتنا كقوة سياسية تستحضر انشغالات وهموم الشعب المغربي وطموحاته وتطلعاته ، ونعتبر أن العدالة الاجتماعية عنصراً من عناصر التماسك الاجتماعي، وأداة لا مناص منها لخلق تنمية متوازنة في ظل صيانة الحرية والمبادرة الحرة والكرامة والتضامن وتحقيق العيش الكريم والمساواة في الحقوق والواجبات بين مكونات الشعب المغربي.

السيد الرئيس

إن الحركة الشعبية بتاريخها الضارب في عمق التاريخ لأكثر من خمسة عقود، وبتضحياتها ونضالها ومواقفها الثابتة التي غلبت على الدوام مصلحة الوطن على مصلحة الحزب، وانتصرت للقيم والمبادئ وخدمة الشعب على الكراسي والمواقع، تبقى وفية لمرجعيتها وهويتها وانضباطها ، تبقى دائماً حرة في اختياراتها والتزاماتها بكل مكوناتها ،مكتب سياسي ومجلس وطني وبرلمانيين ومناضلين في كل ربوع مغربنا الحبيب. نكن الاحترام والتقدير لجميع أطراف المشهد السياسي الذي ناضلت الحركة الشعبية بكل إقدام وشجاعة بتروسيخ تعدديته في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي. ونفتخر اليوم بأن النهج الاستباقي الذي نهجته الحركة الشعبية بتلاحم وثيق مع العرش العلوي المجيد جنبنا مطبات ما يعاني منه الآخرون اليوم. لكننا لا نسمح لأي كان، وكيفما كان موقعه أن يملئ علينا دروسه. لا نقبل بناتا بأن يفرض علينا أي أحد كيف سنكون، وفي أي موقع أو تحالف نكون. لانقبل استهداف الأشخاص عوض البرامج ولا نستسيغ أبداً في هذا الزمن بالذات ممارسة مرافقة سياسية هجينة نحن وأنتم أكبر منها.

فنحن حضرات السيدات والسادة، متحالفون على الدوام مع هذا الوطن. ومتى ما اقتضت المصلحة الوطنية أن نصطف أو نتحالف فلا نختر إلا مصلحة البلاد والوفاء لشعارها الخالد الله، الوطن، الملك.

السيد الرئيس

إن مناقشتنا لهذا البرنامج وغيره من المشاريع التي سنتقدم بها الحكومة ينطلق من مقاربة حركية متوازنة تقيس الطموح على الواقع والأولويات والإكراهات ومحدودية الإمكانيات. تشخص الواقع وتصيغ البدائل، تكشف الاختلالات ولا تبخس الإنجازات، رائدنا في ذلك خدمة مختلف القضايا ذات العلاقة بالمصلحة العليا للبلاد وبمصالح المواطنين الذين يعتبرون مبتدأً ومنتهى ما نحن ماضون إلى تحقيقه، وملتزمون بإنجازه.

السيد الرئيس المحترم

السيد رئيس الحكومة المحترم

السيدة والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة النواب المحترمون

لقد اعتمد هذا البرنامج الحكومي منهجية واضحة ، حيث أفصح عن طبيعته التعاقدية، ومرتكزاته الثلاث المتجسدة في العمل المندمج والمتكامل والمقاربة التشاركية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، كما حدد خمسة أهداف أساسية واضحة تشكل كلها أولويات للعمل الحكومي، انطلاقاً من المرجعية الدستورية التي تحدد المبادئ العامة

لسياسة الدولة وفلسفتها، كما أن القراءة الموضوعية للبرنامج تبين بشكل لا يقبل المزايدة أن الحكومة وافقت بين بعدين أساسيين، يتعلق الأول بمواصلة الاستراتيجيات الناجحة للحكومات السابقة، ولا ضير في ذلك، مادامت استمرارية الدولة أمر لا يحيد عن المنطق الدستوري، ويتعلق الثاني بإبداع استراتيجيات جديدة، منبثقة من برامج الأحزاب الأربعة المشاركة في الحكومة. وبلغت الأرقام فإن الحكومة قررت الاستمرار في 13 استراتيجية، وصياغة 24 جديدة، بالإضافة إلى 600 إجراء آخر، بالإضافة إلى 31 مؤشر بأرقام واضحة ومضبوطة، إضافة إلى العشرات من المؤشرات المتفرعة عنها. علما أن الفصل 88 من الدستور يؤكد على ضرورة أن يتضمن البرنامج الحكومي الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنتظر الحكومة القيام به في مختلف أوجه النشاط الوطني.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

لقد تضمن هذا البرنامج الحكومي العديد من النقط الإيجابية التي تحمل إشارات دالة، ذات بعد استراتيجي. إنها تعكس في العمق إرادة هذه الحكومة وعزمها وإصرارها على تحويل مجموعة من المطامح إلى إنجازات، وبلورة العديد من الانتظارات في شكل سياسات عمومية. إننا نقرأ فيها في العمق رغبة صادقة على تجاوز مجموعة من السلبيات والاختلالات. وأعتقد بأن صدقية ووثوقية التدابير التي تنوي الحكومة القيام بها في مختلف مجالات النشاط الوطني، ستكون في موضع محك أثناء الممارسة والتنزيل. آنذاك سنتمكن كجهاز تشريعي وكرأي عام من الحكم عليها ومراقبة أجزائها، مع إعمال حقنا وحقكم - كما قلت قبل قليل- لتقويمها وتقييمها وانتقادها إذا تطلب الأمر ذلك. ونعتقد صادقين حضرات السيدات والسادة بأن اللحظة الحالية تعتبر لحظة تحول عميق، لحظة مفصلية بكل المقاييس. كلنا خاضعون لمجهر المراقبة سواء الدولية أو الداخلية. إنها لحظة تأسيسية بامتياز. أن هذه اللحظة تفرض علينا والحالة هذه أن نكون في مستوى هذه اللحظة التاريخية. فهل من المجدي أن نخوض في تلاسن لا يأخذ بعين الاعتبار انتظارات الشعب المغربي، و يخوض في جزئيات بغاية الانتقاد حتى قبل أن تباشر الحكومة مهامها. حق النقد مشروع لا جدال فيه. ولكن هل شرعت الحكومة في مباشرة التدبير والأجراء والتسيير لنعيب عليها كذا أو كذا. كلا إن بعض الخطابات مع الأسف من شأنها زرع بذور التيبس والتشكيك والتأجيح التي نحن في غنى عنها وكلكم على علم بعواقبه.

إننا في حاجة -إلى التحلي بالواقعية وروح التعبئة واستحضار انتظارات وانشغالات الشعب المغربي بالأساس وفوق كل اعتبار. واعتقد أن لنا ما يكفي من الوقت للمتابعة والمساءلة والمراقبة والانتقاد أثناء إجراء الاقتراحات الحكومية.

السيد الرئيس

سوف انطلق من الأهداف التي حددها البرنامج لأبسط خلاصة نقاشاتنا داخل الفريق الحركي، والإدلاء بوجهات نظرنا واقتراحاتنا بالنسبة لبعض مضامين البرنامج الحكومي بحكم أننا انخرطنا فيه. معتبرين بأن كل محاور وأهداف البرنامج حظيت بما يستحق من التحليل، وأحاطت بمختلف جوانب السياسة العامة المزمع إنجازها، وقدمت بدائل وحلول ملموسة وواقعية قابلة للتطبيق.

فبالنسبة للمحور الأول المتعلق بتعزيز الهوية الوطنية الموحدة وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها والانفتاح على الثقافات والحضارات، نعتبر في الفريق الحركي بأنه هدف يستمد مقوماته من ديباجة الدستور. وبالتالي فإننا أمام خيار ارتضاه الشعب المغربي برمته قائم على تعزيز الهوية المغربية التي تتميز بتبوء الدين الإسلامي مكانة الصدارة في إطار الوسطية والاعتدال والتسامح والتعايش والانفتاح.

وفيما يخص السياسة اللغوية، حضرات السيدات والسادة، فإننا بالإضافة إلى تطوير وتنمية استعمال اللغة العربية نسجل باعتزاز عزم الحكومة على اعتماد منهجية تشاركية مع مختلف الفاعلين في مجال النهوض باللغة والثقافة الأمازيغية، والتزامها بوضع قانون تنظيمي يحدد إدراج الأمازيغية وإدماجها في الحياة العامة، كما ينص على ذلك الدستور، مع تعزيز دور المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية باعتباره مؤسسة وطنية فاعلة في هذا المجال، وهو الأمر الذي يعتبر ترجمة فعلية لتصوراتنا كحركة شعبية ولتصورات مجموعة من الفاعلين في الحقل الأمازيغي .

علاوة على ذلك نسجل التزام الحكومة بإرساء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وتفعيل دوره في حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية والمكون الثقافي الصحراوي الحساني ومختلف التعبيرات الثقافية واللسانية المغربية، بالإضافة إلى تعزيز الانفتاح اللغوي والاهتمام باللغات الأجنبية.

إن هذا التوجه، حضرات السيدات والسادة، توجه متكامل يأخذ بعين الاعتبار النسيج اللغوي الوطني بشكل شامل. ويتطلب نفسا طويلا واستراتيجية بعيدة المدى.

السيد الرئيس

بالنسبة للإعلام ، وأخذا بعين الاعتبار ما تضمنه البرنامج من التزام بتمكين بلادنا من إعلام ديمقراطي حر ومسؤول ومبدع يعكس التعددية السياسية والثقافية ويخدم الهوية الوطنية، فإن الحركة الشعبية تعتبر بأن الإعلام ورش حقيقي في مواكبة وتيرة مجتمع يتحول بوثيرة متسارعة الأمر الذي يقتضي في نظرنا:

- 1- فتح نقاش واسع مع كل الفعاليات المجتمعية ، لوضع ميثاق إعلامي متكامل فيه ماهو قانوني وما هو أخلاقي.
- 2- مراعاة طبيعة المجتمع المغربي اللغوية المتنوعة من خلال النهوض بالإعلام الأمازيغي.
- 3- الإسراع في إخراج قانون الحق في الحصول على المعلومات انسجاما مع ما ورد في الدستور.

السيد الرئيس

فيما يتصل بالمحور الثاني المتعلق بترسيخ دولة الحق والقانون والجهوية المتقدمة ، نؤكد بأن إرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللامركزية يمثل بالفعل ورشا حيويا حقيقيا يتطلب الانكباب على مختلف الإجراءات الكفيلة بإخراج الجهة في مفهومها ومنظورها الجديد، وعلى رأسها الإسراع في إصدار القانون التنظيمي للجهات والجماعات الترابية الأخرى، بالإضافة إلى مجموعة من التدابير الأخرى التي لا يتسع المجال لذكرها الآن. على أننا نؤكد على ضرورة أن يدرج مشروع الجهوية المتقدمة ضمن مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية.

كما نؤكد مطالبتنا بالرفع من ميزانيات الجماعات القروية حتى تكون في مستوى الرهان على العالم القروي الذي نتوق بأن يتخلص من تهميشه وتأخره على مختلف المستويات.

السيد الرئيس

إن تخليق الحياة العامة يمر حتما عبر الإصلاح الإداري . فالإدارة هي المرفق العمومي الذي تمر من خلاله مختلف المعاملات وفي هذا الصدد نشتم عزم الحكومة على إصلاح الإدارة بهدف الرفع من الأداء والارتقاء

بالمرفق العام إلى مستوى النجاعة والفاعلية والمردودية وإعادة الثقة وتبسيط لمساطر وحسن التعامل مع المواطنين إلى غيرها من الإجراءات .

أما بخصوص الحكامة الجيدة في التدبير العمومي فإننا نؤكد على ضرورة الإسراع في إصدار ميثاق للمرافق العمومية يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية كما يشير إلى ذلك الفصل 157 من الدستور.

كما نعتبر بأن الموارد البشرية تشكل قطب الرchy وتلعب دورا محوريا في الارتقاء بالإدارة المغربية إلى مستوى الفعالية والنجاعة والمردودية. وبالتالي يتعين تحسين الأوضاع الاجتماعية للموظفين والمستخدمين وإقرار منظومة جديدة للأجور ، محفزة ومنصفة وشفافة والعمل على تكافؤ الفرص ومبدأ المناصفة في مناصب المسؤولية. وفيما يتعلق بمكافحة الفساد في تدبير الشأن العام فإننا نتقاسم مع الحكومة عزمها على تقوية مؤسسات الرقابة والمحاسبة وتكريس استقلالها وتفعيل توصيات تقاريرها عبر توطيد دور المفتشية العامة للمالية والمجالس الجهوية للحسابات.

وينقلنا الحديث عن إصلاح الإدارة إلى تناول قضايا لا تقل شأنًا عن ذلك يتعلق الأمر بإصلاح منظومة العدالة فلا يخفى الدور الحيوي لهذا القطاع في البناء الديمقراطي وتوطيد الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وحماية حقوق والتزامات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. من المؤكد أن البرنامج الحكومي قدم توصيفا علميا وعمليا للإجراءات الكفيلة بتجاوز العديد من الاختلالات المؤسسية والتدبيرية للقطاع .

ولا يسعنا في هذا المقام إلا دعوة الحكومة إلى تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالسلطة القضائية بما يضمن تعزيز استقلال القضاء، ورفع فعاليته ، وصيانة حرمة ووقاره، وتحسين كرامة وهيبة كافة مكوناته، وتحقيق مساواة المتقاضين ودرء كل مظاهر الفساد والإفساد التي علقت به . والعمل على الإسراع في إخراج القوانين التنظيمية المتعلقة بالمجال القضائي.

السيد الرئيس

فيما يتعلق بالأمن ، السيد الرئيس، فإننا نعتبر بأن التحصين الحقوقي لا يوازيه في تقديرنا إلا التحصين الأمني من خلال زواياه المختلفة سواء ما تعلق منها بحماية المواطنين والتصدي للجريمة ومحاربة ظاهرة المخدرات أو ما تعلق بالعنصر البشري الأمني الذي يستحق المزيد من العناية والاهتمام.

وبهذه المناسبة أتقدم بتحية تقدير ووفاء لرجال القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والوقاية المدنية، وكل من يذود ويحمي ويخلص لهذا الوطن العزيز.

السيد الرئيس

يتمحور الهدف الثالث في البرنامج الحكومي حول مواصلة بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد القطاعية والجهوية وتنافسي ومنتج للثروة وللشغل اللائق وسياسة اقتصادية ضامنة للتوزيع العادل لثمار النمو.

فمن خلال هذا المحور يتبين بأن الحكومة عاقدة العزم على خلق دينامية اقتصادية جديدة كفيلة بالاستجابة بشكل إرادي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تملها متطلبات الدستور الجديد والانتظارات الملحة للمواطنين

ترتكز من جهة على تعزيز الحكامة الاقتصادية والمالية والتوازنات الماكرواقتصادية وتمويل الاقتصاد ومن جهة أخرى على تطوير القطاعات الإنتاجية المدرة لفرص الشغل وتنمية العالم القروي.

إن اقتصادنا اليوم في حاجة إلى استراتيجية واضحة تروم إنعاش الاستثمار وتحسين الطلب الداخلي وتنافسية المقاولات الوطنية واستقطاب الطلب الخارجي بالإضافة إلى مواصلة السياسات القطاعية. إن هذه السياسة من شأنها البحث عن كافة منافذ النمو الاقتصادي عبر مقارنة أفقية تجعل من الحكامة والجهوية المتقدمة الرافعات الاستراتيجية لجعل تدخلات الفاعلين من القطاعين العام والخاص أكثر فعالية ونجاعة في خدمة التنمية الاقتصادية في أفق بلوغ مستوى 5,5% المستهدف، تترجمها بطبيعة الحال سياسة واضحة تقضي بالزيادة في المداخيل عن طريق الإصلاح الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين إنتاجية الضرائب وإعطاء دينامية عن طريق تعزيز هذا المرفق بالموارد البشرية الكافية والكفاءة في مجالي التحصيل والمراقبة.

السيد الرئيس

فيما يتعلق بتطوير القطاعات الإنتاجية المدرة للدخل وتنمية العالم القروي، فإننا في الفريق الحركي نسجل ما جاء في البرنامج الحكومي من توطيد لدينامية تحديث القطاع الفلاحي، خاصة فيما يخص دعامة الفلاحة التضامنية التي تستهدف صغار الفلاحين وتهدف إلى محاربة الفقر بالعالم القروي والحد من الهجرة القروية واستفادة المناطق الجبلية والواحات من استراتيجية جديدة للتنمية، والبرنامج المندمج لتطوير المناطق الجبلية التي تعاني من الهشاشة لتعزيز ولوجها إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. والرفع من ميزانية صندوق التنمية القروية لتصل إلى مليار درهم سنويا، علما أن هذا الاعتماد غير كافي بالمقارنة مع حجم الخصائص في كل المجالات من صحة، وتعليم وفك العزلة وغيرها وهي بطبيعة الحال جزء من البرنامج الانتخابي لحزبنا، ضمن البرنامج الحكومي برمته.

ولا تفوتني الفرصة هنا دون أن أطالب باسم فريقنا بالرفع من الاستثمار في العالم القروي، وإرساء تكوين مهني ملائم للمحيط القروي، خاصة أن هناك أراضي الجموع التي تعتبر رأس مال سكان البادية.

وبالنسبة للصيد البحري نسجل، حضرات السيدات والسادة، بشأن التدابير الهامة المرتبطة بتثمين وضمان استدامة الثروة البحرية، وبصفة خاصة تحيين وتنزيل مخطط اليوتيس بالإضافة إلى التدابير المتصلة بتطوير الصناعة والتجارة وحماية المستهلك ولاسيما الرفع من تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة وتحسين مناخ الأعمال.

وبخصوص تثمين وتنمية الصناعة التقليدية، فإننا في الفريق الحركي نؤكد على سلامة الاختيارات والمقاربات التي تضمنها البرنامج الحكومي، وبالأساس تسريع وثيرة انجاز أوراش رؤية 2015 وتوفير تغطية صحية ملائمة للصناع التقليديين.

أما بالنسبة للسياحة، فإننا نساند التصور الواضح لهذا القطاع في أفق 2016 وكذا في أفق 2020، حاثين الحكومة على ضرورة إرساء سياسة مندمجة بمساهمة مختلف القطاعات الحكومية قصد رصد المواقع السياحية المهملة وخاصة في المناطق القروية والجبلية والصحراوية.

السيد الرئيس

لقد تحدث البرنامج الحكومي بإسهاب عن التدبير المستدام والمسؤول للبيئة والموارد الطبيعية، وفي هذا الصدد نسجل عزم الحكومة على تفعيل المؤسسات والقانوني والإجرائي للميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وخفض التبعية الطاقية، وتنمية المجال الغابوي والمناطق المجاورة له.

وفيما يتعلق بالمياه، نثمن ما جاء في البرنامج بالنسبة لهذا المحور وخاصة اعتماد سياسة مائية فعالة تعتمد المزوجة بين مقارنة التحكم في الطلب على الماء وترشيد استعماله والمحافظة عليه، وكذا تفعيل المجلس الأعلى للماء وتسريع انجاز المخطط الوطني للماء.

أما فيما يتعلق بتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإننا نسجل التدابير الهامة التي تضمنها هذا الجانب ولاسيما تبسيط إنشاء التعاونيات وتسهيل ولوجها للصفقات العمومية ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، ووضع قانون خاص بالمقاول الاجتماعي.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

لقد شكلت الاوراش الكبرى إحدى الإصلاحات الهامة جدا في العشرية الأخيرة، فقد وضعت بلادنا في سكة النماء والتقدم، وقد أثلج صدرنا في الفريق عزم الحكومة على مواصلة الاوراش الكبرى في مجالات البنية التحتية واللوجيستكية من طرق وقناطر وسكك حديدية وموانئ ومطارات وغيرها، داعين أن يأخذ توطئها بعين الاعتبار جميع المناطق المغربية وخاصة البوادي والمناطق الجبلية، بهدف العدالة والتكافؤ بين الجهات.

السيد الرئيس

لقد أولى البرنامج الحكومي أهمية خاصة للجانب الاجتماعي باعتباره هدفا رابعا في سلم مرتكزات الحكومة. وأكد أن تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية البشرية وتقليص الفوارق والاهتمام بالإنسان المغربي، تشكل الغاية المثلى من كل برنامج أو سياسة عامة. فنحن نعتبر في فريقنا بأن الرأسمال الحقيقي للبلاد هو الإنسان، وبالتالي يتعين أن توضع كرامته وتكوينه وتأهيله وصحته وخبزه في قلب الانشغالات العمومية من أجل بعث الأمل وتركيز الثقة في المستقبل والحد من الانتظارية والتئيس.

بالنسبة للتعليم، السيد الرئيس، فلا يجادل أحد في حجم التراكمات التي يعرفها هذا القطاع، فرغم الإصلاحات المتتالية في الميثاق الوطني والبرنامج الاستعجالي، ورغم الجهود المالي الاستثنائي الذي يستأثر به قطاع التعليم، فإن الاشكاليات البنوية تفاقمت وانضافت إليها مشاكل أخرى ذات الصلة بالبرنامج الاستعجالي الحالي، على أية حال فقد لاحظنا بأن الاجراءات الجديدة التي تضمنها البرنامج الحكومي تعتبر جديرة بالاهتمام، وقد لمسنا فيها بعض عناوين الإصلاح المنشود.

وهنا أشير الى التركيز على الحكامة وإعادة الثقة للمدرسة العمومية، واستقلالية المؤسسات التعليمية في التدبير وفي سلطة القرار وتأهيل هذه المؤسسات بالبنيات التحتية والوسائل الديداكتيكية الاساسية. نشير هنا فقط أن التعليم بالعالم القروي يتطلب عناية خاصة، على مستويات عدة كالتجهيزات والنقل والداخليات.

أما فيما يتعلق، السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة بالتعليم العالي، فلا بد أن نثمن ما تضمنه هذا البرنامج، ولاسيما مجال البحث العلمي الذي التزمت بخصوصه الحكومة بتخصيص 1% من الناتج الداخلي الخام، بالاضافة إلى توطيد مبدأ الشراكات مع القطاع الخاص لدعم البحث العلمي مقابل إجراءات ضريبية تحفيزية.

ولا تفوتني الفرصة في هذا المقام دون أن أشيد بالاجراء القاضي بتوسيع قاعدة الطلبة الممنوحين والرفع من قيمة المنح التي لم تعرف أية زيادات منذ عقود من الزمن، وكذا تعميم التغطية الصحية.

السيد الرئيس

من المؤكد أن القطاع الصحي ينوء بدوره تحت ثقل العديد من الاشكاليات والمعضلات. الأمر الذي يستوجب عملية جراحية قيصرية لإخراج المعاناة من رحم الصحة. ولاشك أن هذه العملية هي الحكامة الجيدة والمراقبة المستمرة والصارمة. وهنا لا بد من الإشادة بالبرنامج الحكومي في شقه المتعلق بالسياسة الصحية والدوائية، والسياسة الوقائية تحقيقا لشعار الصحة للجميع.

علاقة بقطاع السكنى يؤكد الفريق الحركي بأن سياسة المدينة تشكل إضافة نوعية، على اعتبار أنها تقوم على مقارنة أفقية تهدف إلى التقليل من مظاهر العجز والهشاشة والاقتصاد الاجتماعي في المناطق التي تعرف ضغطا اجتماعيا، كما نشير كذلك بأن الإجراءات المتضمنة في البرنامج جيدة وتتضمن التزامات صريحة بتقليل العجز السكني وتعبئة العقار العمومي... مشفوعة بتبسيط المساطر ومحاربة المضاربات.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

في مجال محاربة البطالة وإنعاش التشغيل نسجل بأن الحكومة قد التزمت بتخفيض هذا المعدل إلى 8 % في أفر 2016، بإرادة وجرأة كبيرين ولنا أمل كبير في أن تسهم المقاربة التي تضمنها البرنامج الحكومي في مجال الحكامة ومحاربة اقتصاد الريع وتشجيع الاستثمار، واقتراح آليات جديدة في مجال التشغيل من قبيل "برامج مبادرة وتأطير استيعاب" في التخفيف من هذه الآفة الخطيرة، كما يتعين -والحالة هذه- القيام بتقييم عميق للبرامج السابقة، المتمثلة في تأهيل مقاولتي، وإدماج، قصد استخلاص كوابحها ومثبطاتها. كما يتعين التسلح بناصية الإبداع والاجتهاد والابتكار في حوار دائم مع مختلف الفاعلين، قصد التخفيف من حدته، وتحقيق المعدل المرتقب.

السيد الرئيس

إن الفريق الحركي ليسجل بإيجاب مجموعة من التدابير التي وردت في باب الحماية الاجتماعية، ولاسيما إصلاح المؤسسات العمومية العاملة في هذا المجال، وكذا الالتزام برفع عدد المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض وتطبيق المساعدة الطبية، واستفادة مجموعة من الفئات المهنية والطلبة والقطاع الخاص والصناع التقليديين من هذا النظام، كما نسجل الالتزام الحكومي بتخفيض قسط التكاليف التي تتحملها الأسر في تمويل الصحة وإحياء صندوق الزكاة على أساس تطوعي. كما أن الفريق الحركي يثمن المقاربة التي اعتمدها الحكومة بخصوص إصلاح نظام المقاصة الذي سيعزز بصندوق جديد للتضامن يستهدف المعوزين ويمول بمساهمات تضامنية، متقاسمين نفس التوجه بخصوص إصلاح أنظمة التقاعد، التي تشكل إشكالا حقيقيا قد يندر بعواقب خطيرة لاسيما في ظل تزايد عدد المحالين على التقاعد. ونعتقد بأن هذا الأمر يجب أن يكتسي إحدى أولويات الحكومة الجديدة.

السيد الرئيس

حفلت قضايا المرأة والشباب والطفولة ونوي الاحتياجات الخاصة والرياضة بأهمية خاصة في الدستور الجديد، ومن هذه الزاوية وردت أهميتها في البرنامج الحكومي . ولا يسعنا من هذا المنطلق كفريق حركي إلا أن نطالب بالتنزيل الفعلي لمقتضيات الدستور المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسعي إلى تحقيق المناصفة. تكريما واعترافا بالمرأة المغربية التي تستحق ذلك.

كما ندعو إلى الانقلاب على مجموعة من القضايا المشينة التي تمارس في حق المرأة من عنف وتمييز وتحرش وغيرها بالتقعيد القانوني والمبادرة الفاعلة الجريئة. وبالموازاة مع المناصفة التي نسعى جميعا إلى بلوغها نطالب كذلك بالإنصاف في حق المرأة القروية والمرأة الجبلية والمرأة المسنة وغيرها من الفئات النسائية المهمشة اللاتي يطالبن فقط العيش في كرامة.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

إننا في الفريق الحركي نثمن ما تضمنه البرنامج الحكومي بخصوص الشباب والرياضة نظير إرساء المجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعي ودعم الجمعيات العاملة في تأطير الشباب القروي والرفع من عدد المستفيدين من برنامج العطلة للجميع وتبني ميثاق الرياضة للجميع ورياضة القرب، فضلا عن هذا وذلك إرساء حكمة شبابية ورياضية فاعلة من شأنها أن تذكي حماس الشباب وتعيد الرياضة المغربية إلى واجهة البريق والتألق.

ونتساءل لماذا نقرن دائما الشباب بالرياضة؟ فالشباب لا يحتاج فقط إلى الرياضة، بل يحتاج إلى الشغل إلى التكوين إلى الانخراط في بناء الاقتصاد.

وبنفس الحرص نؤكد على نجاعة التدابير الإجرائية المتعلقة بالطفولة من خلال تطوير خطتها ووضع حد لمعاناة ضحايا الاستغلال الجنسي والمشردين، بالإضافة إلى ذوي الاحتياجات الخاصة الذين سيتعزز إدماجهم، بما يرتبط بذلك من ضمان حقهم في التعليم والشغل.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

بالنسبة للمحور الأخير في أهداف البرنامج الحكومي المتعلق بتعزيز التفاعل الايجابي مع المحيط الجهوي والعالمي وتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين في الخارج، فإننا نؤكد في الفريق الحركي أن تعزيز التفاعل الايجابي للمغرب مع المحيط الجهوي والعالمي يمر حتما عبر دبلوماسية فاعلة، مبادرة ومقدمة. والمراهنة كذلك على الأصناف الأخرى للدبلوماسية نظير الدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية الحزبية والدبلوماسية الاقتصادية ودبلوماسية المجتمع المدني في تكامل مع الدبلوماسية الرسمية من أجل حشد التأييد للمغرب ولقضاياه العادلة والإسهام في المشروع التنموي والديمقراطي الذي تخوضه بلادنا.

السيد الرئيس

فيما يتعلق بقضية وحدتنا الترابية فإننا نؤيد تصور الحكومة في هذا الصدد، كاستمرار للمجهودات التي بذلها المغرب والتي اتسمت بروح الابتكار والتوافق والمصادقية والجدية، وقد مكن التحول الديمقراطي الكبير الذي أنجزه المغرب، في خضم متغيرات جهوية غير مسبوقة من تعزيز موقف بلادنا ومصادقية مبادراتها للحكم الذاتي، الذي نطالب بتسريع إنزاله وستعزز هذه المتغيرات بدون شك بعد الشروع في تطبيق الجهوية الموسعة التي ستكون الصحراء المغربية نموذجا لها في أقرب وقت ممكن.

وبقدر ما يحرص المغرب بكل صدق على إنجاز هذه الدينامية، فإن مواطنينا في مخيمات تندوف ما يزالون يعانون، في منطقة معزولة ومغلقة أبشع أساليب الحرمان والقمع والإهانة، في تنكر لكرامتهم وحقوقهم الأساسية

المشروعة، إننا نرفض بشدة هذا الوضع غير الإنساني المهين، ونتمنى أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته كاملة غير منقوصة لإرساء المشروعية وحماية الحقوق.

وإذ نتطلع إلى انبثاق نظام مغاربي جديد، يتجاوز الانغلاق والخلافات العميقة- كما أكد على ذلك صاحب الجلالة في خطاب 6 نونبر الأخير- فإننا نتطلع كذلك بأن تسهم الدينامية الايجابية التي شهدتها مؤخرا العلاقات المغربية الجزائرية في إنهاء هذا التوتر وفتح آفاق جديدة للتعاون بما في ذلك فتح الحدود البرية.

كما أننا ندعو إلى استثمار العلاقات الايجابية التي تربطنا بدول الجوار ومع كافة الأطراف الصديقة والشقيقة لحل الملفات العالقة وعلى رأسها قضية سبتة ومليلية وكل الجزر المحتلة.

ولا تفوتنا الفرصة دون الإشادة بمضامين البرنامج الحكومي فيما يتعلق استمرار الانفتاح على شركائنا وأصدقائنا، بما يعزز علاقاتنا معهم لما فيه خدمة مصلحة بلادنا.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

إن الحركة الشعبية تعتبر هذا البرنامج إراديا وطموحا ومتفهما للتطلعات المشروعة للشعب المغربي، إنه برنامج إجرائي للتحويلات الدستورية والديمقراطية التي تعرفها بلادنا، نعي جيدا حجم المسؤولية الملقاة على هذه الحكومة، لكننا متفائلون بأنها ستضطلع بمهامها بالشكل الذي يجعل المغاربة يثقون في نخبهم، ويتصالحون مع السياسة، ويطمئنون على اختياراتهم سواء بالنسبة للدستور الذي صوتوا له، أو بالنسبة للنخب التي اختاروها لتمثيلهم، إننا متفائلون كذلك بأن العمل الحكومي الذي يجسد هذا البرنامج عناوينه الكبرى سيضع المغرب على سكة التنمية والرفاه والازدهار.

معتبرين بأن على الجميع أن يتعبأ ويتلاحم ويتآزر للإسهام في نجاح هذه الحكومة، لأنها نجاحها نجاح للمغرب، ولاختياراته، ولمساره. أجل يتعين أن تتعبأ كل القوى السياسية والبرلمانية والهيئات الإعلامية ومكونات المجتمع المدني والمواطنين لكي يسلك مغربنا الحبيب مسلك النجاة، ويكون في مستوى هذا التحول التاريخي ويدخل بهدوء مشفوع بالطمأنينة إلى صالون الرشاقة الديمقراطية.

قد نختلف في أفكارنا ورؤانا ونظرتنا للأمر، ولكن غير مسموح لنا بتاتا بأن نطفئ جذوة الأمل، ومصباح التفاؤل، وسنبلة الخيرات وكفة المواطن الراجحة في ميزان الانتظارات والانشغالات لتسجل في كتاب التاريخ.

فلننتصر إذن للوطن والمواطن ولا شيء غير ذلك تحت القيادة السامية والعناية الوارفة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته